

بتوفیق رفیق خالق جلیل و فضل
رساله مملو از فوائد و مشحون بفرائد از تصانیف مولانا الحاج حافظ محمد عبد الحلیم لکهنوی مدظله مسمی به
القول المحيط فيما يتعلق بالأنف والسعوط
بفرمائش جامع علوم عقلی و نقلی فخر التجار مولوی خادم حسین عظیم آبادی سلمه الله العلی
در بلدهٔ لکهنؤ بمطبع خاص نجم العلوم

بسم الله الرحمن الرحيم

كيف لا نحمد من اخرجنا من الظلمات الى النور وكيف نحمد من عجز عقولنا الى احاطة ثنائه عن العد وكيف لا نصلي على من لولاه لما تعلق الجعل
وعد سيد الحشر ابو القاسم اللهم صل عليه وعلى آله خير الآل الذين شمروا الذيل لقمع بنيان الكفر والضلال وبعد فيقول المفتاق الى رحمة ربه الكريم
محمد عبد الحليم ابن مولانا محمد امين الله الانصاري اللكهنوي قدس سره الله القوي قد التمس مني بعض الاحباب وخلص الاصحاب المولوي
محمد علي الدريا فوري صانه الله الباري ان احرر رسالة في تحقيق الجعل منطوية على حل قول واحد من حاشية الزاهد على حاشية الجلال فحررتها
مع تشتت البال بغاية الاستعجال وسميتها بالقول المحيط فيما يتعلق بالجعل المؤلف والبسيط ورتبتها على مقدمة والقولين تمسكا بحبل خالق
الثقلين والصلوة على كل امر ذي بال مما هو من شأن من لا يبين له الا الصواب **مقدمة** في تعيين الجاعل يجب ان يذعن بان الجعل
والايجاد مختص بجناب الحق تعالى عن النقائص والرذائل وبعض السفهاء قالوا ان وجود العالم من غير سبب جاعل بالبخت والاتفاق واستدلوا
عليه بان تاثير المؤثر اما في حال وجود المتأثر فيلزم تحصيل الحاصل او في حال عدمه فيجتمع النقيضان وقال المحققون ان هذا من
اضعف شبهة تلك السفهاء وقد اعتمدوا عليه لم يفهموا انه يرد عليهم بادنى تغيير بان يقال حصول الشيء بعد عدم الحصول اما في حال الحصول
فيلزم حصول الحاصل او في حال العدم فيجتمع النقيضان فما هو جوابهم فهو جوابنا والجواب التحقيقي بانه فرق بين تاثير المؤثر في زمان وجود
المتأثر وتاثيره بشرط وجود المتأثر وتحصيل الحاصل انما يلزم على الثاني ونحن لا نقول به بل نقول ان تاثير المؤثر في زمان وجود المتأثر
وقد صرح [illegible] بالوجود الذي وقع التاثير في زمانه فعليك التفكر بالفكر الصائب وقد اتفق المتكلمون والصوفية ومحققوا الحكماء
على انه لا خالق الا الله وما ترى علاقة في الظاهر فانما هي روابط وشرائط ليست مؤثرة وموجدة فان الوجدان السليم شاهد على ان
الامكان ليس فيه جهة التاثير واما المعتزلة فيقولون ان افعال العباد شرا كان او خيرا مخلوقة للعباد وبعض الفرق الاخرى قالوا ان
افعال العباد من الشر مخلوقة للعباد ولنا نصوص قاطعة من الكلام الرباني كما قال الله تعالى والله خلقكم وما تعملون والكتب الكلامية
مشحونة بابطال مقالات المخالفين وقال ابو البركات البغدادي ان الحكماء نسبوا المعلولات التي هي في المرتبة الاخيرة الى المتوسطة

والمتوسطة الى الغاية والواجب ان ينسب الكل الى المبدء الاول ويجعل هو الامل
سالت الحق فلا يصح ان يكون علة الوجود العالم هو بري من كل وجه عن معنى ما به يكون لنسبة
كيف مفيد الوجود للغير وتحقق الفقر الفتية قالوا انه لا جعل و لا ايجاد بالمعنى الذي يختلف من يتقول الى
شئ باطل في حد نفسه الا وجه وليس شئ ما موجود ابل الموجود هو الواحد الاحد واطلاق الموجود كما في تسوده
الشمس وظلها على الماء وهذا هو المراد بالجعل الوارد في كلمات الحق تعالى ورسوله صلى الله عليه وجوده قدس سره
الاكبر محي الدين ابن العربي قدس سره من قال بالحلول فهو من اصحاب الفضول ومن قال بالاتحاد فهو من اهل الالحاد بل يكون
بل يعرف بالشهود والعرفان لمن وفق له وتفصيل الكلام مما لا يسعه المقام **القول الاول** يشتمل على المقدار
المذاهب في الجعل فالمشهور مذهب الاشراقية والمشائية وتحرير محل النزاع بينهما ان اثر الجعل بالذات اما ان يكون نفس
به فاثر ان بالتبع فالجاعل جعل الماهية فلا يكون تحت الا المجعول فقط ابدعه الجاعل ويعبر عن تلك المرتبة المجعو
الماهية ولها تقدم على الوجود لا تقدما انفكاكيا بل تقدما بالماهية وعند بعض المعتزلة تقرر الماهية منفك عن الوجود قديمة
الكلام واما ان يكون مفاد الهيئة التركيبية الحملية فحصله جعل الشئ شيئا وتصييره اياه فيكون تحته مجعول ومجعول اليه الاول جعل بسيط
جعل مولف فالاشراقية اختاروا الجعل البسيط وقالوا اصحاب الجعل بنفس الماهية واليه الاشارة في كلام امير المومنين الخليفة الرابع بالحق رئيس
علي ابن ابيطالب كرم الله وجهه ع هو الذي انشاء الاشياء مبدعا فان مبدء علتها من شئ انشاء لا مفعول تامة الالكان مبدعة في
شعر الحافظ الشيرازي شعر گفتم این جام جهان بین بتو کی داد حکیم * گفت آن روز که این گنبد مینا میکرد * حيث قال این گنبد مینا میکرد
ولم يقل این گنبد را مینا میکرد واما المشائية فاثر قلوبهم الجعل المولف وقالوا الجاعل يجعل الماهية موجودة فاثر الجاعل هو مفاد الهيئة
التركيبية واما الشئ والوجود اي طرفاها فاثر ان بالتبع وهذا على المشهور قال رئيس المتاخرين ان القائلين بالجعل المولف بعض اتباع المشائية
وقال المحقق الطوسي ان الحكماء والفلاسفة لا ينكرون الجعل البسيط كذا قيل فتفطن وقد استدل كل من الفريقين على مختاره فالاشراقية
اتباعهم استدلوا على الجعل البسيط بدلائل منتهاها ان كل ما فرضنا اثر الجاعل وجودا كان او اتصاف الماهية بالوجود او الاتصاف بالاتصاف
يكون ماهية من الماهيات فينتهي القول بالمولف الى البسيط فهو الحق وفيه وهن من وجوه الوجه الاول ان الوجود والاتصاف به والاتصاف
بالاتصاف ليس ماهية خارجية فانها اعتباريات ذهنية والقائل بالجعل البسيط انما يقول بجعل الماهية الخارجية فلا يلزم الانتهاء الى الجعل البسيط ولا يذهب
عليك ان الضرورة حاكمة بعدم التفرقة بين الموجود الخارجي والذهني في المجعولية وعدمها فالتخصيص تحكم وان اختلج في صدرك ان المجعول ما هو
الممكن والممكن يكون موجودا خارجيا فادفعه بانه شاع بينهم اطلاق الممكن على الموجود في نفس الامر وان لم يكن موجودا خارجيا على ما افاده المحققون
والوجه الثاني ما اورده رئيس المتاخرين في الافق المبين ما حاصله ان اثر الجعل البسيط ماهية ملحوظة بالاستقلال واثر الجعل المولف معنى
رابطي بين ذات الممكن والوجود ملحوظ على انه غير مستقل آلة لملاحظة حال الطرفين وهو اتصاف الماهية بالوجود واذا لوحظ الاتصاف بالاستقلال
لا يصلح لتعلق الجعل المولف كما ان النسبة التامة الخبرية من حيث انها ملاحظة بالاستقلال لا تصلح لان تكون متعلقة التصديق والحاصل
ذلك ماهية الاتصاف من حاجتها في ثبوتها الى الجعل المولف بل هو حين الالتفات اليه بالذات داخل في متعلق الجعل البسيط وبالجملة لا ينتهي
الجعل المولف الى البسيط ولا يذهب عليك ان الاستقلال وعدمه تابعان للالتفات واللحاظ واثر الجاعل ليس تابعا له فليس مدار الخلاف بين القول

مه ... الى الباب ... سنه
معه ... الى الباب ... سنه

نه بحيث بل اثر الجعل البسيط عنه قائلية نفس الماهية مع قطع النظر عن خلط الوجود

ملة في الذهن عند تصور ما بكنهها بسيطة كانت كالعقول والافلاك والعناصر او مركبة

وجودا تماما ثم تمت وليل اد بالاختلاط ما هو مرتبة الحكاية فانها تابعة للحاكي فالا تيم لو عرض عدم

نه ولذا تراهم يقولون لى ان اثر الجاعل هو مفاد الهيئة التركيبية فاحسن اعمال الروية ولا تكن

حاشية على شرح المواقف لقوله انما يلزم ما ذكر انتهاء الجعل البسيط لو كان هناك شيء واحد

المولف الماهية حملية يتعلق الجعل بها اولا وبالذات وباجزائها ثانيا وبالعرض انتهى وما قال بعض

بفرض من الهيئة وغيرها شيء واحد انما يحصل التكثر بالتحليل نعم ما يلزم تعلقه بالماهية من حيث هي هي

الماهية التي هي مجعولة عند القائلين بالجعل البسيط بقرينة المقام فالغرض نفي هذه لها لا النفي مطلق

نه بل ان لا يكون تابعا لاعتبار المعتبر وانتزاع المنتزع ضرورة وقد مر التنبيه عليه ايضا والوجود امر اعتباري

عين لان يكون اثر الجعل ثم هو الا الماهية المعينة في المطلوب الا في الجميع ليس في ظرف الوجود الا الماهية ثم العقل

منتزع عنها الموجودية والصيرورة المصدرية ويصفها بها ويحملها عليها ان مصداق الحمل ومطابق الحكم هو نفس الماهية بحسب ذلك الظرف لا الام

الذي يقوم بها فيصح الحمل انتهى وفيه ان الجعل الضروري هو كون المجعول امرا عينيا واما المجعول اليه فقد يكون امرا اعتباريا كما يقول حالة فوقا او تحتا وهذا حاصل على

تقدير جعل المولف ايضا ولقوله ايضا ان اصحاب الجعل المولف لا يقولون ان الماهية مجعولة حتى يكفي كونها عينية صدر عن العقول عن مع لهم فتذكر ما قد سبق وما

قال الفاضل السنديلي ح من ان الانتزاعي يكون له سببية في الخارج ان كان مغايرا لنحو سببية الماهيات المستقلة والا لزم ارتفاع النقيضين لانهما

قد يكونان انتزاعيين فمما يمجه العقل السليم كيف لو كان للانتزاعي السببية في الخارج لزم اتصاف كل ممكن بصفات غير متناهية موجودة في الخارج فان

لكل ممكن مع ما عداه عن الاشياء اللامتناهية نسبة واقلها المغايرة واللازم باطل فكذا الملزوم وارتفاع النقيضين بمعنى من لا يكون احدهما

مطابقا للمحكي عنه ونفس الامر مستحيل لا بمعنى ان يكون معدومين من الخارج ولعدم وجود الانتزاعيات في الخارج دلة لا يتحملها هذه الرسالة فاطلب

من المبسوطات ومنها ما اورده السيد الهروي في حاشية على شرح المواقف لقوله الجعل اما يتعلق بنفس الماهية بالذات او يتعلق بها بالعرض او لا

يتعلق بها اصلا لا بالذات ولا بالعرض فعلى الاول ثبت المدعى وعلى الثاني يلزم تاخر الماهية من حيث هي عن الماهية من حيث الوجود

وهو يستلزم تاخر المعروض عن العارض والضرورة العقلية تشهد بخلافه وعلى الثالث يلزم استغناء الممكن من حيث هو ممكن والوجدان السليم يحكم ببطلانه

كيف كل شيء ما خلا الله باطل فتدبر فعليه يحتاج الى لطف القريحة انتهى وفيه اما اولا فبانا نختار الشق الثاني اي تعلق الجعل بالماهية بالعرض ونريد

بالواسطة في العروض فالجاعل جعل الاتصاف وهو منسوب الى الماهية من حيث هي ايضا لارتباط بينهما وتقدم ما بالذات على ما بالعرض في الواسطة

في العروض يمتنع لان اتصاف ما بالعرض بالصفة هو بعينه اتصاف ما بالذات كاتصاف جالس السفينة بالحركة حال حركتها كذا اورده بعض الاعلام سعد

ولك ان تقول ان هذا الشق اي تعلق الجعل بالماهية بالعرض بمعنى الواسطة في العروض يول الى الشق الثالث اي لا يتعلق الجعل بالماهية اصلا

واما ثانيا فبانا نختار الشق الثاني والماهية من حيث هي هي وان تقدمت على الماهية المخلوطة بالذات لكنها متاخرة عنها جعلا فلا ضير في

تقدم الشيء على الشيء ذاتا وتاخره عنه وصفا وهذا ما افاده مجدد رئيس المحققين قدس الله اسرارهم وما قال افضل العلماء من ان تاخر نفس الماهية

عن الماهية المخلوطة بالوجود في حكم الجعل يستلزم ان يكون فعلية المنضم اليه متاخرة عن انضمام المنضم وهو صريح البطلان اذ لا معنى للانضمام على هذا

هذا التقدير فيقال ان هذا الايراد مبني على انضمام الوجود … فان اثر الجعل هو الاول
الوجود فكيف يصح تقدمها بحسب اللحاظ التفصيلي الامر بين … ومنها ان التحقيق ان يكون نفسه
كون الشيء ما هو هو متأخر فالماهية متقدمة بهذا … الجاعل وانا لم نقدر عن …
لعلة فلم التقدم للماهية واما ثانيا فبانا نختار الشق الثالث … عن … التشخص انفكاكا في …
من عوارض الاختلاط الا من عوارض نفس الماهية عندهم فتدبر ومنها … شخصية موجودة …
الماهية من حيث الصدور عن الجاعل يصح حمل الوجود مصداقه فلو استغنت … فجاعلها يكون
ذاتها فتخرج عن حد الامكان فهو باطل فهي تفتاق الى الجاعل من حيث … القوام … لا قبال المقاربة
حمل الوجود هي الماهية من حيث انها مستندة الى الجاعل اعم من ان يكون استنادها اليه من جهة …
واحتاجت اليه من حيث الوجود لا يلزم حمل الوجود في مرتبة اصل الذات حتى تخرج عن حد الامكان ولو …
استنادها الى الجاعل من حيث هي هي خاصة فلا مرية في انها من حيث هي هي على تقدير الجعل المؤلف مستندة …
لكونها اثرا له بالعرض وقال بعض المتأخرين ان الماهية لو كانت من حيث الذات مستغنية عن الجاعل لكان مصداق حمل الوجود …
الذات فلا يتصور الاستناد والاحتياج الى الجاعل من حيث الوجود فتبصر وتفكر ومنها ان الفرقان الحميد ناطق بمجعولية الجعل البسيط حيث قال
عز من قائل وجعل الظلمات والنور حيث ترك المفعول الثاني ولا يبقى الجعل المؤلف منه واما التأويل بان المفعول الثاني محذوف على ما جاء
الحذف في الجعل قليلا كما صرح به الشيخ الرضي فتقدير الآية حينئذ جعل الظلمات والنور موجودة او بان الواو بمعنى مع والنور بمعنى الوجود والظلمات بمعنى
الماهيات والتقدير جعل الماهيات مع الوجود فلا يخلو عن بعد فلا تبعد عن المرام واتبع احسن الكلام ولئن عورض بقوله تعالى جعل لكم الارض فراشا
فانه يهدي الى الجعل المؤلف فادفعها بان الاشراقية لا ينكرون استعمال لفظ الجعل بمعنى التصيير في كلام العرب بل انما ينكرون تحقق الجعل بين الماهية
والوجود كونه اثره بالذات الوجود او الاتصاف وهذا لا يثبت بتلك الآية ويمكن ان يقال ان جعل في تلك الآية بمعنى خلق وقوله فراشا حال فلا
ايماء الى الجعل المؤلف على في جلال الدين وغيره وهكذا التأويل في كل ما يكون مثل تلك الآية ومنها ما اورده بعض النظار من ان الوجود المصدري
نفس صيرورة الذات ووقوعها في ظرف ما لا انه امر زائد على نفس الذات ينضم اليها فجعل الاتصاف جعل صيرورة الذات ووقوعها في ظرف ما فهو
راجع الى جعل الماهية كما لا يخفى على المتأمل فتأمل ومنها ما قرره بحر العلوم نور الله مرقده من انه لا معنى لمجعولية الاتصاف الانتزاعية فمنشأه اذ لا
تقرر ولا قوام للانتزاعي الا بحسب المنشأ فاثر الجعل حينئذ يكون تقرر مصداقه الذي يصح عنه الحكاية بقولنا الماهية موجودة وليس اثره
وجود الاتصاف ونحوه فانه فرق بين ان يكون الاتصاف متحققا في الخارج وبين ان يكون الشيء متصفا بالوجود في الخارج وليس …
الانتزاعية سوى الماهية فيكون هي اثر الجعل لا غير وفيه قدح من وجهين الاول ان منشأ انتزاع الاتصاف ليس تقرر الماهية … تقرير الجعل البسيط
بل المنشأ نفس الماهية من حيث الاستناد الى الجاعل اللهم الا ان يقال ان هذه الحيثية حيثية تعليلية لا توجب التعدد في المصداق فان شئتها
الخروج والثاني ان الماهية في مرتبة التقرر اعتبار … اعتبار انما … بهذا الاعتبار لا يتعلق بها الجعل بالذات اعتبار انها منشأ لانتزاع
الوجود بالانتزاع وبهذا الاعتبار يتعلق بها الجعل فلا اثر للجعل البسيط بل يثبت الجعل المؤلف وهذا بناء على ان تغاير الاعتبار بدون تغاير الملحوظ
والمعنون يستوجب اختلاف الاحكام وفيه تأمل فتأمل ومنها ان مجعولية الاتصاف لا يتصور الا بان يكون لصفته امرا عينيا قائما بالعين …

...بل اثر الجعل البسيط عند...
ملته يكون للوجود وجود ويتسلسل واما ان لا يجعله مجعولا
...الذين عند تصور ما...
...ان الاتصاف منحصر في الاتصاف الانضمامي الخارجي
...وجودا تاما كما ثبت والدليل المراد بالاخير...
...ومنها ان محصل الجعل المولف تعلق الجعل بالنسبة
...ولذا تراهم يقولون...
...الشخصية نسبة شخصية فهو باطل والا يلزم تخلل الجعل بين الشيء
...حاشية...
...تحققت لنسبة اخرى هي متعلق الجعل حقيقة وهي نسبة الوجود الى تلك النسبة
...المولف...
...يكون شيء من النسب الغير المتناهية مجعولة بالذات فلا يكون الشيء منها مجعولة بالعرض
...فانه يفضي الى القول بان المراد منه جعل تلك النسبة باخراجها من الليس الى الايس في مرتبة التقرر وافعلية
...في الذات الماهية مع قطع النظر عن الخلط وتلك النسبة وان كانت ماهية لكنها ليست مما نحن
...جعل الطبيعة فان التشخص مع الطبيعة انما الفرق بنحو من الاعتبار فاذا تعلق الجعل بزيد بسيطا كان او مركبا
...جعل التشخص جعل شخص آخر فليس جعل زيد جعل عمرو بعينه هذا من الفطريات واما وعيت هذا فاذا فرض تعلق الجعل
حيثية الرابطة بين زيد ووجوده مثلا فلم يتعلق الجعل بماهية النسبة اصلا لزم ان جعل التشخص هو من جعل الكلي هف ولو كانت نفس الماهية مجعولة
فالجعل البسيط هو المطلوب او هو مولف فالجاعل يجعل ماهية النسبة موجودة فاثر الجعل هو نسبة رابطة بين ماهية النسبة ووجودها وهذه النسبة فرد من
ماهية النسبة مغاير للنسبة المفروضة اولا بين زيد ووجوده وجعل احد الفردين من الكلي ليس جعل الفرد الآخر منه على ما تقرر ولا يذهب عليك ان هذا
الدليل قريب المأخذ من الدليل السابق عليه فلا يرد عليه ما لا يرد عليه فتدبر فان قلت لما كان اثر الجعل بالذات عند الاشراقية نفس الطبيعة من حيث
هي هي فلا يتعلق الجعل بالذات بالجزئيات فانها ماهية بشرط شيء وهو خلاف صرائحهم قلت التشخص عند المحققين عبارة عن الطبيعة المعروضة
للتشخص بخروج القيد والتقييد عن الملحوظ ودخلهما في اللحاظ فالطبيعة نفسها وان كانت كلية لكنها جزئية باعتبار اللحاظ فالجزئي اي
التشخص حينئذ عين الطبيعة فمجعولية الطبيعة بالذات عين مجعولية التشخص فلا يلزم الخلاف نعم لو كان التشخص عبارة عن الطبيعة مع التشخص
بدخول القيد في الملحوظ كما هو مشرب البعض فلا يتعلق الجعل البسيط بالذات بالتشخص لكنه لا اعتداد له على رأي المحققين والتفصيل في حاشيتنا
المسماة بالقول الاسلم لحل شرح العلم ان شئت الاطلاع فارجع اليها واما المشائية فاستدلوا على مشربهم بدلائل الاول لان علة الاحتياج
الى الجاعل هو الامكان وهو كيفية نسبة الوجود الى الماهية اي كيفية التساوي فالمحتاج هو الماهية باعتبار الوجود لا الماهية من حيث هي
فالاثر بالذات هو الاتصاف ومفاد الخلط لا الماهية من حيث هي فمدار الحق على الجعل المولف ولا يغرنك هذا الدليل فانا لا نسلم ان الامكان هو
كيفية النسبة الوجودية الى الماهية بل الامكان عبارة عن صلاحية الماهية للمعلولية فحينئذ يكون الاثر بالذات هي نفس الماهية فان الامكان
من صفاتها ...علة الاحتياج الى الجاعل فمدار الحق على البسيط ولو سلمناه فلا نسلم ان الامكان بهذا المعنى المسلم علة الاحتياج بل علة الاحتياج هو
نفس صلاحية الماهية للمعلولية ولو سلمناه فلا نسلم انه علة لاحتياج الماهية اليه مطلقا بل هو علة لاحتياج الماهية اليه باعتبار الوجود فلا يلزم
رفع احتياج الماهية من حيث هي هي الى الجاعل كيف وهي في كل مرتبة احتياج فتدبر ولو سلمناه فنقول يجوز ان يكون الاحتياج الطاري
...ان يكون المتبوع اعني الماهية محتاجا الى الجاعل واثرا له بالذات التابع اعني الوجود والاتصاف ...محتاجا اليه واثرا له بالتبع فتقرر البسيط
فان قلت انه قال بعض المتكلمين لان علة الاحتياج الى الجاعل هو الحدوث لا الامكان فهو حق ام فيه شيء قلت فيه شيء على ما افيد

من بعض تحريرات عمي الاستاذ العلامة ادام الله علوه ح فان اثر الجعل هو الامل
بلا علة اذ لا يطلق عليه الحدوث مع ان الممكن ليس بمستلزم ومنها ان الشي يكون نفسه
وان الوجوب والامتناع بنفس ذاته علة تامة للاستغناء عن الجاعل وثبات لم يتقدر عن منزول الى
يكون علة تامة لانتفاء الاستغناء ونفي الاستغناء عبارة عن تشخص انفكاكا في نفس
لا ضرورة الفعلية واللافعلية وان هذا الا هو الامكان فيكون الامكان تشخصه وموجودة بما هو
بسبب المجعول والمجعول اليه فليسا الا في الجعل المؤلف وفيه ان استدعاء الجعل نظرا الى جاعلها يكون بحكم
ان الجاعل لا يجعل الماهية ماهية مالازم للمجعولية الذاتية ولا يجعل الوجود فانه امر انتزاعي لا قيام له للمقادير
فهو اثر الجعل وفيه ان الاتصاف ايضا انتزاعي فلا فرق بينه وبين الوجود وان قيل ان الاتصاف ملبس ان يوجد
قيل فكذا انتساب الوجود فلا فرق فما اثر الجعل يكون هو الماهية لا بمعنى ان الجاعل يجعل الماهية ماهية لان ثبوت
بل المعنى ان الجاعل يقرر الماهية ويخلق سنخ قوامها ويبدعها من بقعة الليس لبطلان الذات الى صقع الايس
ثبوت الشي لنفسه ضروري فكيف يتخلل الجعل بين الماهية ونفسها حتى يتقرر الجعل البسيط وزيفه بانه مبني على عدم تصور الجعل البسيط فان
الجعل البسيط فاثره نفس الماهية على التحقيق الذي مر آنفا والخامس ما اورده المحقق السنديلي رح وهو يقتضي تمهيد مقدمات الاولى ان المصداق معناه
الاول المحكي عنه ومطابق القضية والثاني انه مصداق الحمل اي ما يكون علة لصدقه بحيث لو لم يتحقق لم يصدق القضية والثانية ان الماهية من حيث
هي محكي عنها الحمل للذاتيات وما في حمل العوارض فالمحكي عنه الماهية مع معنى زائد انضمامي او انتزاعي والثالثة ان المجعولية كل مرتبة تابعة للمجعولية المحكي عنها
ولا تكون تابعة للمجعولية ما ليس بمحكي عنه واذا تمهدت هذه المقدمات الثلث فنقول الماهية التي يعبرون عنها بالفعلية والتقرر وغيرهما ويجعلونها
اثر الجعل البسيط اما ان يكون المراد بها نفس الماهية من حيث هي فهي محكية عنها الحمل الذاتيات على ما في الثانية فيكون جعل الذاتيات في جعلها على
ما في الثالثة وليست محكية عنها حمل الوجود وغيره من العوارض على ما في الثانية فلا يكون جعل الوجود وغيره من العوارض في جعلها بل يحتاج الى جعل
مستانف على ما في المقدمة الثالثة وهو خلاف صرائح الاشراقية او ان يكون المراد بها نفسها مع خلط امر زائد فيرجع الى الجعل المؤلف ولا يذهب
عليك ان المقدمة الثانية تنافي ما قال ذلك المحقق في موضع آخر من ان مطابق الحمل في الوجود والذاتيات هو الماهية المتقررة ومع قطع النظر
عن المنافات نقول ان عدم كون الماهية من حيث هي هي محكية عنها للعوارض في الملاحظة التي هي موجودة فيها من حيث هي هي مسلم لكنه ليس في
هذا اللحاظ سواها ولكن لا يوجب هذا عدم كونها محكية عنها لبعض العوارض في الواقع لان امكان انفكاك مفهوم عن آخر في بعض الملاحظات لا يستلزم
امكان الانفكاك بينهما في المواطن النفس الامرية كذا قيل فتدبر والسادس ان الجعل المؤلف هو مختار الشيخ الرئيس فانه سئل حين كلامه في المشمش
عن مجعولية الماهية فقال ما جعل الجاعل المشمش مشمشا بل جعل المشمش موجودا ويمكن ان يقال ان هذا القول لا يدل على ان مختاره المؤلف لم لا يجوز
انه اعرض عن بيان البسيط لغموضه فان قلت ان الشيخ ما اعرض بل نفى جعل الماهية صريحا قلت ما نفى الجعل البسيط بل نفى جعل الماهية ماهية وهو
منفي عند قائلي الجعل البسيط ايضا على ما قدمر والسابع ان كل مفهوم زائد على الماهية يكون ثبوته لها من تلقاء العلة على ما تقرر عندهم ولذا عدوا
العرضي بالمعلل والذاتي بما لا يعلل والوجود زائد على ماهيات الممكنات على ما تقرر في الالهيات فلو لم يكن ثبوته لها محتاجا الى علة جاعلة يبطل تقرر
عندهم وفسد التعريفان المذكوران فلا بد من ان يكون اثر الجعل الاتصاف هذا ولا يذهب عليك ان هذا الدليل لا يفيد التحقيق على ما هو جديد فيفيد الزام

بل اثر الجعل البسيط عنده على الممكن ثابت له بالذات لا من تلقاء العلة فانه قد

الذين عند تصوره الممكن فلا يكون الا بالذات وما وقع في اقوالهم الممكن لذاته

وجوده تماما وليس له الا بالعوارض حتى يكون ثبوته بالذات او بالغير قلت ان المشائين

ولذا ترائهم يقولون الحادث فهو مسبوق بمادة واما التعريفان المذكوران فلا يليهما انهم

او غير الخارج فتدبر وانتظر مبحث الحدوث والقدم يتجلى لك الامر الاتم والشافي

وقد لزم من مجعولية الماهية في نفسها وفيه ان سبق الماهية على الوجود نوع تقدم من

اتى توهم في الجعل الاثري لان سبق الذاتيات على الماهية خارج عنها امر سهل لباقر وغيره ولئن سلم

سلب الشيء عن نفسه واذا كانت معدومة فيجوز اذ يصح سلب المعدوم عن نفسه مطلقا فالماهية الممكن

ان يصدق عليه شيء آخر فالمحتاج الى الجاعل اولا وبالذات هو المخلوط بالوجود لا نفس الماهية وان نعلم ان

ذلك يستلزم صدقه عليها بشرط الوجود فلا يصح سلب الشيء عن نفسه بالحمل الاولي لان كل معدوم ما قالوا ان كل

بالحمل الاولي في ذلك ان كل مفهوم فهو بالقياس الى نفسه عينه وعليه يتبادر الحمل الاولي فيحمل على نفسه بهذا الحمل بالضرورة فيمتنع سلبه

للمقابل فان قلت ان الموجبة تستدعي وجود الموضوع والشيء مسلوب عن نفسه عند عدمه فان عند عدمه يرتفع الماهية فيصدق سلب جميع الاشياء

سلب نفسها عنها بحسب الخارج فالمعدوم مسلوب عن نفسه كما افاده شارح التجريد قلت ان المحمول في الحمل الاولي نفس الموضوع فاذا وجد احدهما

في اللحاظ وجدا معا وتحقق الحمل واذا لم يوجد الموضوع اصلا لا يلاحظ المحمول ايضا ليسلب نعم الحمل الشائع يتوقف على الوجود فان المناط فيه الاتحاد في الوجود

فلا يصح بدون الوجود فعند عدمه يصح سلبه المقابل له فتثبت ولا تزل والمذهب الثالث ما اختاره الصدر الشيرازي وسماه جعلا بسيطا وهو ان اثر الجعل بالذات

ليس الماهية ولا الاتصاف بل الوجود وتصدى لابطال رأي الاخرين من المشائين في الشواهد الربوبية وغيرها اما التصدي لابطال رأي الاشراقيين فبوجوه

منها ان الماهية لو كانت بقوام ذاتها مفتقرة الى الجاعل لزم كون الجاعل مقوما لها في نفسها واللازم باطل فان الجاعل من العلل الخارجية عندهم

انما تصلح الماهية مع الذهول وتعقله عن تصور الفاعل فيه اما اولا فبان المراد بعدم تقويم الذاتي للذات تقويم الجاعل للمجعول قال رئيس المتأخرين

في الافق المبين حاصله ان فاقرية الماهية الى الجاعل فاقرية صدورية وفاقريتها الى الذاتي فاقرية في التقوم وتحصل فالماهية تحتاج الى الجاعل

في الخروج من الليس الى الايس بان يكون اثره نفسها لا بحسب نفس قوام الذات فعليك لتدرب واما ثانيا فبان المجعول عندكم الوجود ويقتضي هذا الوجه

ان لا يكون مجعولا ايضا فهذا الوجه هادم الاساس مطلوبكم فما هو جوابكم فهو جوابنا ومنها ان الماهية لو كانت بحسب الذات مجعولة لكان مفهوم

المجعول محمولا عليها حملا ذاتيا لا حملا استعاريا عرضيا وهو خلاف مراد الحكيم وفيه رد من وجهين الاول ان الماهية لما كانت بحسب الذات متقررة بالجاعل

فلا يكون مصداق حمل المجعول عليها هي نفس الماهية من حيث هي حتى يكون حمله عليها حملا ذاتيا بل مصداقه هي الماهية من حيث الاستناد الى الجاعل

فالحمل عرضي ويمكن ان يقال ان الاستناد الى الجاعل ليس امرا زائدا على المجعولية بل هو عينه انما التغاير لفظا فتدبر الثاني ان هذا الوجه بعينه

جار فيما اخترتم من ان المجعول هو الوجود فما هو جوابكم فهو جوابنا ومنها ان الماهية تكون متعددة الافراد فلو كانت مجعولة فاما ان لا يتبعها

تشخص فيلزم وجود الماهية المجردة وهذا محال او يتبعها تشخص واحد فيلزم الترجيح بلا مرجح فان نسبة الماهية الى جميع التشخصات على السواء او

يتبعها جميع التشخصات فيلزم وجود الافراد الكثيرة الغير المتناهية حين جعل الماهية وهذا كما ترى وفيه انا نختار انه يتبعها تشخص واحد مجعول بجعله

الطبيعة يعني مجعولية التشخص على ما مر ولا يلزم الترجيح بلا مرجح فان اثر الجعل في هوية الامر
جارت باستعداد من المادة او امر من الامور الخارجية فتدبر ومنها ان التشخص يكون نفسه
ان الشيء ما لم يتشخص لم يوجد فما لم يتشخص الماهية بواحد من التشخصات لم تتعدد من الجعل
هي على فيه البعض علة الاعتبار ان الماهية اثر الجعل ولها تقدم على الوجود والتشخص انفكاكا في التعدد
ان الجعل التشخص هو جعل النوع فلما وقع اثر الجعل على نفس الماهية صارت متشخصة وموجودة
فتلك اثر بالذات الوجود وسلم انه اثر بالعرض ومنها ان الماهية لو كانت مجعولة فجاعلها يكون
الماهية اعتبارية على ما صرحوا به فيلزم كون الجاعل اعتباريا وهو الواجب تعالى عنه وفيه ما اولا فبان المقابل
قائل بوجود الماهية في الخارج كما نقله آقا حسين الخوانساري في حاشيته على الحاشية القديمة فليس ان لو
فيما قال بعض المستعدين من ان اللوازم التي تتصف بها الماهية ولا تنفك عنها في احد الوجودين تكون
لا اللوازم التي تكون غير منفكة ولا يكون بينها وبين الماهية اتصاف ذاتية والعلل لوازم المعلولات من قبيل
الجاعل في يؤيده قال السيد الهروي في حاشيته على شرح المواقف من ان لوازم الماهية امور اعتبارية والا لما اتصف
في الذهن لامتناع اتصاف المعدوم في ظرف الموجود فهذا لك بعض وفيه شيء فتأمل واما الصدري لابطال آى المشائين قيل ان اثر الجاعل الموجود
يجب ان يكون امرا موجودا فالاتصاف امر اعتباري لا يصلح لكونه اثر الجاعل الموجود ثم انه ذهب جماعة ان الوجود المصدري ايضا امر انتزاعي على ما مر فلا
يمكن ان يكون اثر الجاعل فما هو جوابه فهو جوابنا ثم بعد ابطال الرأي الاشراقية والمشائية على زعم الصدر الشيرازي فتحقيق مذهبه ان الوجود مجعول
بالذات ان الوجود وهو امر بسيط كلي هو الموجود الصادر عن الجاعل بالحقيقة والماهيات تابعة للوجود في الجعل والمجعول بالذات ليس الا الجاعل الوجودات
للوجودات لا الموجودات وتحقق ردا بانه يلزم ان لا يوجد شيء من الممكنات فان الممكن باعتبار وجوده ليس وبعده ليست بضرورية فلو كان الممكنات
الوجودات لجاز سلب الوجود عنها وهو جواز سلب الشيء عن نفسه وهو من المستحيلات كذا اورد الفاضل السنديلي رح فتدبر المذهب الرابع ما اختاره بعض المستعدين
من ان اثر الجعل هو اتصاف الوجود بالماهية وتفصيل مذهبه ان الوجود وجودان الاول هو امر اعتباري وهو مصدري متحقق في نفس الامر باعتبار العقل
وانتزاعه والثاني هو الوجود بمعنى ما به الموجودية وهو الوجود الحقيقي وهو في الممكن زائد لانه موجود لغيره فمصداق حمل الوجود بالمعنى المصدري مطلقا
حمله عليه امر زائد عليه وفي الواجب عينه لانه موجود بذاته فالواجب وجود حقيقي قائم بذاته والعقل ينتزع من ذلك الوجود الحقيقي الماهية في
حد نفسها ويحمل عليها الوجود المصدري الماخوذ من نفس ذلك الوجود فصفة الماهية بالحقيقة هي الموجودية المصدرية وما يقدم عليها بالذات
هو الوجود الحقيقي ما ذا وبحيث هذا فاثر الجعل اما نفس الماهية فهو باطل لكونها اعتبارية انتزاعية والامر الاعتباري لا يكون متعلق الجعل اولا
بالذات والوجود المصدري فقط وهو بط بهذا الدليل بعينه او اتصاف المعنى الماهية بالوجود المصدري وهو باطل بمثل ما مر او نفس ذلك الوجود الحقيقي وهو باطل لعدم الفرق
الامتياز بين الجاعل والمجعول والخالق والمخلوق او اتصاف ذلك الوجود الحقيقي بالماهية الاعتبارية وهو الحق فان قلت ان ذلك الاتصاف
امر اعتباري فكيف يكون اثر الجعل فان اخترتم منه قلت ليس المراد من الاتصاف ما هو في درجة الحكاية بل امر كائن في درجة المحكي عنه والاتصاف حكاية
وتعبيره ولا اظنك تابى في ان هذا الدليل وجداني لا يفيد من ادعى ان الماهيات موجودة في الخارج وليست امورا اعتبارية وانتهابها بدلالة مذكورة
على الكلام والالهيات فعليك بمطالعتها **الكلام الثاني** في بيان تخلل الجعل بين الذات ونفسها وذاتياتها وعوارضها ينبغي ان نعلم

...نسان والماهية وبين شيء من ذاتياته كقولنا الانسان حيوان لانحفاظ
...يا في تعلق الجعل المؤلف من نسبة الامكان حتى يتقرر الخلط بالجعل وما تعلق
...ذاتية كيف وهو بعد كيف تتقرر بدون ان يجعل المبدع فلا بد له من جاعل فجاعل الذات
...ت بين جاعل المثلث وجعل ما بين جعل الذات فالذي جعل الماهية احمد جعلها حيوانا والسبع
...ما قالوا من ان الجعل لا يتخلل بين الشيء وذاتياته معناه انه لا يحتاج هناك الى جعل
...ما استقر عليه عرش تحقيق المحققين كالمحقق الطوسي والعلامة الشيرازي وغيرهما ومن هنا انكشف
...ت يتبعه بعض المستعدين من ان خلط الذات والذاتيات لا يكون بمقتضى قولنا الانسان
...ى الجعل من جهة الخلط وان احوج الى ملاحظة تقرر الموضوع فالجعل يفعل ماهية الانسان ثم هو يفعله انسان
...ما بعض ذلك الجعل البسيط انتهى ملخصا وقد بينه بتفصيل لا يرجع الى طائل فان كله مما فيه مجال للمناقشة واما ما ازيد
...لمثلث للمثلث فقد قال العلامة الشيرازي تبعا للمحقق الطوسي ما محصله انه لما كانت ممتنعة الرفع في الوجود والعدم عن الحقائق
...ملف ذا زوايا ثلث اذ لو كان كذلك لكانت الزوايا الثلث ممكنة اللحوق واللاحوق للمثلث كان يجوز تحقق المثلث دون الزوايا الثلث
وهو محال لامتناع تحققه دونها فلا يتخلل بين الماهية ولوازمها جعل مؤلف عند المشائين بل كون المثلث ذا زوايا ثلث علته نفس المثلث لا غير و
وعند البعض علته علة الحقيقة بتوسطها ولا حرج فيه فانه يجوز اسناد المعلول الواحد الى العلة القريبة والبعيدة وعلى هذا فمعنى كون اللازم لا بجعل
جاعل انه ليس بجاعل مباين الحقيقة وجاعلها فلا فرق بين الذاتي واللازم الا ان اللازم لم يمتنع استناده الى الماهية لتأخره عنها بالتأخر كان بخلاف
الذاتي لتقدمه عليها اي تقدم كان فتعين استناده الى علة الماهية وقال السيد الهروي في حاشية شرح المواقف الجعل يتعلق اولا بالماهية ثم
يتعلق بلوازمها على سبيل الاستتباع من غير جعل مستأنف واعترض بان الماهية بحسب نحو تقررها ووجودها تستدعي الاتصاف بها انتهى فما في الافق المبين من تجويز
تخلل الجعل بين الماهية ولوازمها ليس بسديد واما العوارض الممكنة الانسلاخ بالنظر الى نفس الماهية كقولنا الانسان موجود والجسم ابيض فالجعل المؤلف عند
المشائين يتخلل بينها لتعري الذات عنها في مرتبة التقرر وصحة سلبها عن الماهية من حيث هي هي لكونها في مرتبة متأخرة والاشراقية يقتصرون على الجعل البسيط
على امره **القول الثاني** في تحرير لزوم المجعولية الذاتية لو تعلق الظرف بجعل في الخطبة التهذيبية بحث اعلم انه وقع في خطبة التهذيب وجعل
لنا التوفيق خير رفيق وقال العلامة الدواني ان تعلق لنا بجعل ركيك من حيث المعنى وقد بين السيد الهروي في حاشيته على الحاشية الجلالية
التهذيبية وجه الركاكة بقوله وذلك لان الخير معتبر في مفهوم التوفيق بحسب العرف والشرع فاذا تعلق الظرف بجعل يكون المجعول والمجعول اليه
التوفيق وخير رفيق فهما لا يصلحان ان يتخلل الجعل بينهما لامتناع تخلله بين الشيء وذاتياته انتهى قوله وذلك اي الركاكة ذكر لكون الركاكة
مفيدا وهو ... المذكور كذا قيل قوله لان الخير الخ فرد هذا القول على ما هو المشهور من ان الخير يعتبر بحسب الذاتية في مفهوم التوفيق
شرعا لكون التوفيق عبارة في الشرع عن جعل الاسباب موافقة للمطلوب الخير وان كان في اللغة عبارة عن جعل الاسباب موافقة للمطلوب
خيرا كان او شرا فلو تعلق الظرف هو قوله لنا بجعل يكون المجعول هو التوفيق والمجعول اليه خير رفيق وهو ذاتي للتوفيق فيلزم تخلل الجعل بين الشيء وهو
التوفيق وذاتيه وهو خير رفيق وهو اللازم باطل اذ الجعل يقتضي نسبة الامكان بين المجعول والمجعول اليه وذاتيات الشيء لا تنفك عن ذلك الشيء
فجعل الذات جعل وجودها عين جعل الذاتيات وجودا ما مستلزما للنسبة بين الذات والذاتي نسبة الضرورة والوجوب فكيف يجوز الجعل كون احدهما

مجعولا والآخر مجعولا اليه على المقدر تحقيقه واذا بطل اللازم بطل الملزوم ويرد عليه امور الاول
لم لا يجوز ان يكون حال الخير بالنسبة الى التوفيق كحال البصر بالنسبة الى العمى بان يكون نسبة
القيد اي الخير خارجا عن التوفيق لا جزء له والثاني انا سلمنا ان الخير ذاتي للتوفيق فنقول لا
نسلم ان الخير بهذا الاعتبار ليس مجعولا اليه وانما وقع ههنا مجعولا اليه على انه صفة للتوفيق و
المجعولية الذاتية والثالث ان المجعول اليه ههنا خير رفيق وهو ليس جزء للتوفيق فان الذاتي هو
المقيد فلا يلزم تخلل الجعل بين الشيء وجزئه فان قلت ان الخير مطلق بالقياس الى خير رفيق فلو
كون مطلق الخير ايضا مجعولا اليه لاستلزام كون المقيد مجعولا اليه كون المطلق مجعولا اليه فقد لزم تخلل الجعل
حين الاستلزام المذكور انا نخلل الجعل بين الشيء وجزئه بالعرض لا بالذات وتخلل الجعل بينهما بالعرض غير
بين الشيء وجزئه بالذات وهو لم يلزم فما لزم ليس بممنوع وما هو ممنوع ليس بلازم ولقائل ان يقول ان الرفاقة
لازم من لوجود التوفيق مع قطع النظر عن كون الخير معتبرا في مفهومه شرعا وعدم اعتباره في مفهومه لغة بلا تمه
بدون الرفاقة فمناط الحكم في قول المصنف جعل لنا التوفيق الخ نفس الخير وهو ذاتي لمفهوم التوفيق شرعا فقد لزم تخلل الجعل
جزئه فقد ورد والرابع ان تخلل الجعل بين الشيء وذاتياته انما يستحيل فيما يكون من الماهيات الحقيقية لا فيما يكون من الماهيات الاعتبا
لامرية في ان ماهية التوفيق اعتبارية ليست بحقيقية فلا مضائقة ههنا في لزوم المجعولية الذاتية والجواب عنه ان الدليل الذي ابطل
المجعولية الذاتية وقد مر سابقا عام كما يجري في الماهيات الحقيقية كذلك يجري في الماهيات الاعتبارية فلا وجه للتخصيص كيف والفرق
بين الماهيات الحقيقية والاعتبارية ليس الا بحسب التوحد فان التوحد يعتبر في الماهيات الحقيقية بحسب الحقيقة من غير مدخلية اعتبار المعتبر فيه والتوحد في الماهيا
ت الاعتبارية انما المعتبر بحسب اعتبار المعتبر والتفاته الى الاشياء وجعله اياها واحدا ولا فرق بينهما سوى هذا الفرق فالحكم باستحالة المجعولية الذاتية
في احدهما دون الآخر لعله تحكم بحت وبالجملة ان الماهية الاعتبارية وان كانت موجودة بالاعتبار الا ان اجزاءها لا تخلف عنها وان كانت
اعتبارية فان الذاتيات التي اعتبرناها وسمينا احدهما جنسا والآخر فصلا يكفيهما وجود نفس الذات لا اعتبارية فلا يحتاج في ثبوتها للماهية الاعتبارية
من جعل مستانف ولعله لا يخفى على من هو من اولي الابصار فلا تسرع والخامس ما افاده بحر العلوم رحمه الله من انا نلتزم تجريد التوفيق عن الخير فلا يكون
الخير على هذا التقدير معتبرا في مفهوم التوفيق من حيث انه ذاتي له فلا يلزم المجعولية الذاتية والجواب عنه ما اورده جدي واستاذي قدوة المدققين
نور الله مرقده ههنا من ان هذا المقام المحمود وفيه يكون المراد من الالفاظ المستعملة ما هو المعتبر فيها بحسب العرف والخير لما كان معتبرا في مفهوم التوفيق
بحسب العرف فكيف يجرد عنه على ان المحذور انما يرد علينا اذا اخذ مفهوم التوفيق بحسب العرف واما اذا جرد عن معنى الخير فهو خارج عن المبحث لا كلام لنا
فيه فقد ورد والسادس ان فرقا بين الجزء المفهومي والجزء الحقيقي الا ترى ان البصر جزء لمفهوم العمى فانه عدم البصر لا جزء حقيقة فيجوز ان يكون
الخير جزء لمفهوم التوفيق لا لحقيقته وتخلل الجعل بين الشيء وجزئه انما يمتنع في جزء الحقيقة لا في جزء المفهوم فلا محذور ههنا والجواب عنه على ما افيد
من كلام قدوة السالكين معجزة من معجزات سيد المرسلين العارف بالحق اخو جد جدي مولانا احمد عبد الحق السهالي اللكنوي قدس الله
اسرارهم بما توضيحه ان التوفيق امر اعتباري والامور الاعتبارية ليس جزؤها الحقيقي الا ما هو جزؤها المفهومي فاذا كان الخير جزء لمفهوم التوفيق
فكان جزء حقيقيا ايضا واذا وعيت حال التقرير السابق فالتقرير الآخر الصافي عن الكدورات ما اختاره استاذ استاذي الوجيه

نسان مر فی قول السید المحشی الحیر عوض عن المضاف الیه ہو الرفیق فہو صحیح کلامہ ان خیر رفیق معه
نا فی تسویة التوفیق بانه التوفیق لا یکون الا خیر رفیق فلو تعلق بالطرفین الجعل یکون المجعول ہو التوفیق
مکانیة کیف ولازمہ والا لازم محال او لازم الشیٔ یمتنع انفکاکه عنه والاحتیاج الی الجعل المستانف
بین جاعل الیٰ اذا بطل اللازم بطل الملزوم واما اذا تعلق الطرف بالرفیق فیکون الرفاقة تقیدة خلاف
مما قالوا من ان مرفی فلا یلزم تخلل الجعل بین الشیٔ ولازمه وان توہم ان ہذا التقریر لا یناسب کلام السید المحشی
ما استقر علیه عن ونزاتیاته والذاتی انما یطلق علی الجزء دون اللازم انزیح بما افید من ان الذاتی لا تم انه لا یطلق
یستعمه بعض المستعملین ہم احدہما المنسوب الی الذات سواء کان داخلا فی الذات وجزء لہا او خارجا عنہا غیر منفک عنہا
من الجعل من جہة انہا الی الذات بالدخول فقط ومراد المحشی من الذاتی ہہنا المعنی الاول دون الثانی فافہم ویرد علی ہذا التقدیر
ما بعض ذلک الجواب ما اوردہ عم جدی احسن المحققین رح وتوضیحه ان لوازم الذات لا تتخلف عن الذات فی ظرف من الظروف ہہنا
بلت للمثلث موجبة فانہا لازمة للاربعة فاینما وجدت ماہیة الاربعة وجدت الزوجیة ولا یکون خیر رفیق بالنسبة الی التوفیق کذلک
ازوا یا لمثلث انہا یسیون مفہوم التوفیق وحقیقته ولا یحصل لہم خیر المرافقة نعم خیر رفیق لازم للتوفیق بحسب الوجود الخارجی ولوازم الوجود
الخارجی تکون مجعولة بالاتفاق فلا شناعة والجواب عنه ان المراد باللازم فی التقریر المذکور ہو اللازم البین بالمعنی الاعم وہو عبارة
عما یلزم من تصورہ مع تصور ملزومه والنسبة بینہما الجزم باللزوم لا اللازم البین بالمعنی الاخص وہو عبارة عما یلزم تصورہ من تصور الملزوم
وحی ولا ریب فی ان خیر رفیق لیس لازما بینا بالمعنی الاخص لمفہوم التوفیق کما ذکرہ المعترض الا انه لازم بین لمفہوم التوفیق بالمعنی الاعم فانا نعلم
بالضرورة ان من تصور معنی التوفیق وخیر رفیق والنسبة بینہما جزم باللزوم بینہما فعدم حصول خیر المرافقة فی ذہن الکفار حین تصورہم
مفہوم التوفیق الذی ہو ملزوم له لا ینافی اللزوم البین بالمعنی الاعم وہو المطلوب الثانی انه لما لزم من تعلق الجعل تخلل الجعل بین الشیٔ
ولازمه وہو باطل فلا بد من ان یکون تعلق الجعل ایضا باطلا فلم قال المحقق الدوانی رح ان تعلق الجعل رکیک اذ الرکیک ما یصح
ولا یلیق والجواب عنه من وجہین احدہما ان تعلق الجعل المستقیم تکلف وہو ان یؤخذ جعل بمعنی خلق دون صیر ویکون خیر رفیق حالا من
التوفیق لا مجعولا الیه ومفعولا ثانیا للجعل حتی یلزم المجعولیة بین الشیٔ ولازمه ولکنه لما کان لا یخلو عن تکلف لان المتبادر من الجعل الذی
وقع بعده امران یصلحان لان یجعل احدہما علی الآخر ہو التصییر فحمل الجعل علی الخلق خلاف الظاہر فصار رکیکا وثانیہما ان الشارح اراد بالرکیک
معناه المجازی ای الباطل دون المعنی الحقیقی حتی یلزم القدح فہذا آخر ما اردنا ایرادہ فی ہذہ الرسالة والحمد للہ علی اختتام ہذہ العجالة
بعد اقامتی ببلدة جونفور افاض اللہ علی اہلہا السرور فی الواحد والعشرین من الشوال المنسلک سنة التاسع والستین بعد مضی الالف
والمائتین من ہجرة رسول الثقلین علیه وآله صلوة رب المشرقین مادام وجود القمرین +

خاتمة الطبع بحول اللہ الخالق الجلیل وقوة القادر الجمیل رسالہ نادرہ بمضامین بسیط وعجالہ نافعہ بعبارت سلیط مسمی بالقول المحیط
فیما یتعلق بالجعل المولف والبسیط تصنیف زبدة المدققین قدوة المحققین حاوی علوم معقول ومنقول اقتفا موزفرو
دوصول دی صراط مستقیم مولانا حافظ محمد عبد الحلیم دامه اللہ الکریم بتصحیح سراپا عیوب اضعف العباد محمد یعقوب در مطبع مخزن المطابع
بجمع العلوم واقع دار العلوم والعمل فرنگی محل بتاریخ ہشتم ماہ ذیقعدہ ۱۲۸۰ ہجری حلیہ طبع در بر گرفتہ مطبوع طبائع شائقین خرد گزین دیدہ